Dr. Eng.
Nader Riad

الدعـــم

واقع الأمر أن للدعم شقين هما الدعم الاجتماعى والدعم الاقتصادى .

والأمر ليس بخاف أنه عند الحديث عن الدعم فأول ما يتبادر للذهن هو رغيف العيش والشاى والسكر وغيرها من السلع والخدمات التى تقدمها الدولة للمواطنين وهو ما نطلق عليه الدعم الاجتماعى .

وان كان الدعم الاجتماعى واجب تتحمل تبعاته موازنة الدولة فليس له مردود اقتصادى للدولة وإنما يبقى أثره فى الحد الاجتماعى وهو الهدف منه .

أما الدعم الاقتصادى فهو يتعدى ذلك بكثير ، فإنشاء آلية تصديرية يحتاج إلى محاور مختلفة من الدعم لبناء قدراتها التنافسية وصولاً للقدرة على المنافسة والتواجد والوصول لأسواق التصدير بصورة دائمة قابلة للتنامى ، وتحقيق مثل هذا الهدف الاستراتيجى يحتاج مساندة الدولة وهو الأمر الذى يدخل ضمن ملف الدعم بصورته البناءة أى التنموية .

ولهذا فإن حديثنا عن الدعم يجب أن يشمل شقى الملف على أن ننظر للجزء الأصغر وهو الذى يقع فى نطاق الدعم الاجتماعى .

أما الجزء الأكبر من هذا الملف فيجب أن يكون فى مجال الدعم الموجه لتعظيم القدرة التنافسية للاقتصاد المصرى وتحديث المؤسسات الصناعية والاقتصادية دون أن نغفل تنمية رأس المال البشرى والمحافظة عليه وما يكتنف هذا من تشكيل قدرات ومهارات رأس المال البشرى لترقية قدراته على استيعاب حقائق الحياة المعاصرة وتطويرها بما يتفق مع الرقى الإنسانى وتحدياته المتجددة .

إذ أن التقدم الاقتصادى هو نتيجة لزيادة إنتاجية الفرد كماً وكيفاً ، وإنتاجية الفرد هو النتاج الطبيعى لقدراته ومهاراته .

والتجربة التى بدأتها وزارة التجارة الخارجية بإنشائها آلية يمكن من خلالها دعم

تليفون : ٥٩١٠٠٥٠ / ٥٩١٨٠٤٣ (٠٢) فاكس : ٥٩١٣٧٦٢ (٠٢) ص.ب : ٢٠١٦ - ١١١١١ القاهرة

القدرات التصديرية لبعض الصناعات الواعدة هى تجربة رائدة فى تأسيس نظرية الدعم ويجب تنميتها لتحقق أهدافها .

والجديد والأوفق فى هذه الآلية يتمثل فى بساطتها وسهولة تطبيقها إذ أنها لم تجنح للحسابات المعقدة القائمة على حسابات التكلفة والقيمة المضافة ، ونسبة المكون المصرى ، ونسبة خطوط الإنتاج الآلية إلى الأيدى العاملة المباشرة ، وما إلى ذلك من حسابات قد تكون لها فائدتها إلا أن أعباءها والمعوقات الناجمة عنها تفوق ذلك بكثير .

ونرجو لهذه التجربة أن تصبوا ما ترنوا إليه من أهداف وتثبت أن الفكر الحكومى المصرى قادر على الإتيان بالحديث والمؤثر .

إن قضية الدعم بشقيها الاجتماعى المحدود والاقتصادى الاشمل من القضايا الهامة وبمزيد من التنظيم القانون والإدارى يؤتى هذا الدعم بثماره على الاقتصاد بصفة عامة والأفراد بصفة خاصة لاسيما التركيز على توجيه الدعم نحو تطوير الصناعة ، وتدعيم القدرة التصديرية دون إغفال تنمية رأس المال البشرى من رعاية صحية وتعليم للنشىء ، مما لذلك من مردود اقتصادى للدولة على المدى المتوسطة والمدى البعيد .

تحريراً فى ٢٠٠٣/٥/٧

تليفون : ٥٩١٠٠٥٠ / ٥٩١٨٠٤٣ (٠٢) فاكس : ٥٩١٣٧٦٢ (٠٢) ص.ب : ٢٠١٦ - ١١١١١ القاهرة